| الجامعة الوطنية للتعليم | الجامعة الوطنية لموظفي التعليم |
|---|---|

تنغير في:2012/01/08

# بـــيان مشترك

إن المكتبين النقابين المجتمعين يوم الأحد 2012/01/08 ، لتدارس واقع التعليم المتأزم بالإقليم، وبعد نقاش مستفيض يسجلان بأسف شديد تردي الأوضاع إلى مستوى لم يعد يحتمل السكوت أو التذرع بفتوة النيابة والإقليم الجديد، وعليه ننبه إلى الاختلالات التالية:

- ترهيب رجال ونساء التعليم من طرف بعض الجهات النافذة عن طريق التهديد و الاعتقال (نموذج اعتقال الأستاذ "جمال واسو" بمجموعة مدارس تيويت و الأستاذ الحسين أيت باها بمدرسة تبسباست في ظروف غامضة).
- التماطل في تسوية وضعية مجموعة من الفئات (03غشت،اساتذة الزنزانة 9، فاتح مارس،الممونين، التقنين، ومساعدي التقنين...)
- التماطل في تسوية الوضعية الإدارية و المالية الخاصة بالتعيينات المباشرة فوج مارس 2011 رغم الإعتمادات المرصودة لتغطية الأجور وكافة التحملات الاجتماعية كما تبين المذكرة 408/11 التي أصدرتها الأكاديمية الجهوية، استنادا إلى رسالة كاتبة الدولة، رقم 584/11 بتاريخ 5 غشت 2011.
- تماطل النيابة في إجراء مباراة الإلحاق الخاصة بالموظفين (6) وتنفيذ المذكرة الصادرة في هذا الشأن.
- خصاص مهول في أطر التدريس، تعمق خطورته التكليفات والتفيضات المشبوهة المحكومة بالمحسوبية ومنطق الترضيات، مما أثر سلبا على استفادة المتعلمين من حقهم في الزمن المدرسي.
- استمرار منطق التهرب من المسؤولية بتحميلها لنيابة ورزازات أو لجهات أخرى في الكثير من الملفات (التعويضات عن المنطقة، والتصحيح، والساعات الإضافية، صفقات التدبير المفوض ...)
- طغيان الارتجالية فيما يتعلق بالتكوينات مما يخلف تدمرا لدى الشغيلة التعليمية، سواء فيما يتعلق بمنهجية التكوين أو بظروفه غير المناسبة عموما(البرامج، الإيواء، التغذية...).
- خصاص في أطر التفتيش في الإقليم مما يؤثر سلبا على الوضعية الإدارية للأساتذة.
- حرمان أبناء الإقليم من المنحة الجامعية بمن فيهم أبناء نساء و رجال التعليم (أزيد من 250 طالب).
- عدم إتمام الأشغال والإصلاحات بالكثير من المؤسسات التعليمية (نموذج صلاح الدين الأيوبي ...)
- التلاعب بمصير عمال الحراسة والنظافة، وعوض البحث عن حلول لمشاكلهم وصيانة حقوقهم اختار السيد النائب لغة التهديد وإصدار بيانات تحريضية ضد العمال والمؤطرين النقابين. والتنصل من كل التزاماته فيما يتعلق بهذا الملف العالق.
- استفحال ظاهرة الهجوم على بعض المؤسسات التعليمية و تخريبها في غياب تام للأمن بها مما يهدد سلامة العاملين بها و المعدات التعليمية المتوفرة.
- معاناة الشغيلة التعليمية من افتقار الإقليم إلى فروع كل من إدارة المؤسسات التعاضدية و الاجتماعية مما يؤدي إلى ضياع ملفاتهم و التنقل إلى مراكش.
- احتلال بعض السكنيات بطرق غير مشروعة، وعدم إتباع النيابة المساطر القانونية لإفراغها.
- المراسلات والاتفاقيات المشبوهة مع ما يسمى "فرع مؤسسة الأعمال الاجتماعية"، رغم المعرفة المسبقة للسيد النائب بظروف فبركة مكتب هذا الفرع أمام استنكار نساء ورجال التعليم لهذه القرصنة.

إننا أمام كل هذا نؤكد رفضنا لهذا الوضع المزري وندعو النيابة الإقليمية إلى تحمل مسؤوليتها، وندعو كافة نساء ورجال التعليم إلى:

**خوض إضراب إنذاري إقليمي يوم الجمعة 13 يناير 2012 مصحوبا بوقفة احتجاجية تضامنية مع كل الفئات المتضررة أمام النيابة التعليمية على: الساعة التاسعة و النصف(09:30) من نفس اليوم.**

**عاشت الشغيلة التعليمية صامدة و مناضلة وموحدة**